

"الدليل الإرشادي الخاص بطلبات القرارات التفسيرية"

الهيئة العامة للزكاة والدخل:

إن الهيئة العامة للزكاة والدخل «الهيئة» هي الجهة المختصة بتطبيق وتنظيم وإدارة الضرائب في المملكة العربية السعودية تهدف الهيئة إلى تحصيل الضرائب والزكاة ومساعدة المكلفين في تحقيق أقصى درجات الامتثال الضريبي.

تتمثل أبرز مهام الهيئة بزيادة مقدار الوعي لدى المكلفين وتعزيز فهم الضرائب لديهم بالإضافة إلى الالتزام الطوعي لمتطلبات الامتثال الضريبي والهيئة تعتبر القرارات التفسيرية بأنها أحد الوسائل التي تستعملها الهيئة لتحقيق دورها تجاه المكلفين.

هذا الدليل الإرشادي:

هذا الدليل موجّه لجميع المكلفين ووكلائهم الذين يرغبون بتقديم طلب قرار تفسيري للهيئة للحصول على رأي الهيئة حول التفسير الصحيح لنصوص الأنظمة واللوائح التنفيذية المطبقة في المملكة بما يخص ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل بما في ذلك ضريبة الاستقطاع بما يتعلق بمسألة معينة.

يعتبر هذا الدليل بمثابة دليل إرشادي لا يتضمن أو يهدف إلى أن يشمل على جميع المعلومات أو المواد المتعلقة بإصدار الهيئة للقرارات التفسيرية أو أية تفسيرات أخرى.

التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية:

يُعتبر القرار التفسيري بمثابة آلية يستخدمها المكلف لطلب رأي موثّق من الهيئة حول تفسير نصوص الأنظمة واللوائح التنفيذية المطبقة في المملكة بما يخص ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل أو ضريبة الاستقطاع أو حول مسائل تتعلق بنشاطه الاقتصادي الذي يديره حالياً أو يخطط للبدء به.

يُقصد بطلب قرار تفسيري عملية التقديم الرسمية من قبل مقدم الطلب للهيئة لتزويده بقرار تفسيري بخصوص مسألة معينة وذلك باستخدام النموذج الخاص بذلك.

يُعتبر مقدم الطلب بأنه المكلف الذي يقوم بطلب قرار تفسيري من الهيئة من خلال تقديم طلب قرار تفسيري.

مدة تقديم المعلومات هي فترة ٢٠ يوم تُمنح للمكلف ليقوم بتزويد الهيئة بالمعلومات الإضافية التي قامت بطلبها بما يتعلق بطلب القرار التفسيري تبدأ مدة ال ٢٠ يوم من تاريخ طلب الهيئة للمعلومات الإضافية.

المكلف هو أي شخص خاضع لضريبة الدخل بموجب نظام ضريبة الدخل ولأغراض هذا الدليل الإرشادي فإنه يتوجب على المكلف التسجيل لدى الهيئة لكي يتمكن من طلب قرار تفسيري.

يُقصد بالشخص الخاضع للضريبة الشخص الذي يمارس نشاط اقتصادي مستقل بقصد تحقيق الدخل وتم تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو اعتبر ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

القرارات التفسيرية:

متى تقوم الهيئة بإصدار قرار تفسيري؟

يُعتبر القرار التفسيري بمثابة آلية يستخدمها المكلف لطلب رأي موثق من الهيئة حول تفسير نصوص الأنظمة واللوائح التنفيذية والمطبقة في المملكة بما يخص ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل بما في ذلك ضريبة الاستقطاع وذلك حول مسائل تتعلق بنشاطه الاقتصادي الذي يديره حالياً أو يخطط للبدء به.

تخضع القرارات التفسيرية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة إلى أحكام إضافية كما هو وارد ضمن اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة.

في معظم الحالات يتم إصدار القرار التفسيري بناءً على طلب القرار التفسيري الذي يقوم به مقدم الطلب.

وللهيئة، بحسب تقديراتها، أن تختار الرد على طلب القرار التفسيري ولا تلتزم الهيئة بالرد على جميع طلبات القرارات التفسيرية المقدمة لها.

تقوم الهيئة بالرد على طلبات القرارات التفسيرية بحيث تأخذ بالاعتبار ما يلي:

- شدة تعقيد المسألة والمعلومات المتاحة لمقدم الطلب.

• الأهمية النسبية للمعاملات أو النشاط.

• مدى كفاية المعلومات المبينة في الطلب.

• مدى الفائدة التي سيعود بها القرار التفسيري العام إن كان ذلك قابلاً للتطبيق.

• مدى توفر المصادر اللازمة لدى الهيئة للرد على الطلب.

للهيئة أن تقرر إصدار قرارات تفسيرية اختيارياً من قبلها بحيث لا يمثل رداً على طلب قرار تفسيري سابق ولكنه يوفر تفسيراً بشأن مسألة ترى الهيئة بأنها ستكون مفيدة للمكلفين في حال نشرها.

الفرق بين القرار التفسيري العام والقرار التفسيري الخاص:

القرار التفسيري العام: يحق للهيئة نشر الرد على طلب القرار التفسيري الذي تم تقديمه دون الإشارة إلى تفاصيل مقدم الطلب وذلك للسماح لبقية الأشخاص الاطلاع على هذا القرار التفسيري عند الحاجة.

القرار التفسيري الخاص: يتم من خلاله الرد على طلب القرار التفسيري لمقدم الطلب فقط.

حالات تقديم طلب القرار التفسيري:

يمكن لمقدم الطلب تقديم طلب قرار تفسيري في حال عدم التأكد من طريقة تطبيق الضريبة بما يتعلق بالظروف الخاصة به يمكن لهذه الظروف أن تكون إحدى المعاملات التي قام بها أو يخطط للقيام بها أو سلسلة من المعاملات أو النشاط الاقتصادي بأكمله الذي يقوم بممارسته أو يخطط ليقيم بممارسته.

في حال كان القرار التفسيري يتعلق بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على إحدى المعاملات فإن الهيئة ترى بأنه من المناسب بأن يقوم مورد السلع أو الخدمات بتقديم طلب القرار التفسيري. وفي حالات أخرى يمكن لمتلقي التوريد أن يتقدم بطلب قرار تفسيري على سبيل المثال: عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي في حال التعامل مع مورد غير مقيم أو إذا لم يكن من الممكن للمورد تقديم الطلب.

مع ملاحظة بأن القرار التفسيري ليس مخصصاً ليتم استخدامه في الظروف التي يكون فيها الأطراف في حالة نزاع حول الحقائق أو تطبيق ضريبة القيمة المضافة على معاملة محددة.

قبل التقدم بطلب قرار تفسيري يجب الاطلاع على مصادر المعلومات والأدلة الإرشادية التي توفرها الهيئة لمعرفة ما إذا كانت محل طلب المسألة محل القرار التفسيري موجودة في المصادر والمعلومات المنشورة من قبل الهيئة.

حيث يتم التواصل مع الهيئة بالنسبة للقرارات التفسيرية إما من خلال مدير العلاقة أو عبر البريد الإلكتروني المخصص لاستقبال الطلبات وفقاً لما ورد في دليل خدمات المكلفين.

الحالات التي لا يتم فيها تقديم طلب القرار التفسيري:

لا يمكن لمقدم الطلب القيام بتقديم طلب قرار تفسيري في الحالات المبينة أدناه حيث ستقوم الهيئة برفض الطلب:

<p>إذا كان يتعلق طلب القرار التفسيري بمسألة مقيدة والتي لن تقوم الهيئة بمراجعتها والرد عليها يتضمن ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none">• المسائل التي تشمل مبالغ ضريبية متنازع عليها أو مبالغ خاضعة للمراجعة/الاستئناف.• المسائل التي تشمل تفسيرات نظام/قانون أجنبي.• المسائل التي تشمل على تفسيرات لتشريعات غير ضريبية.
<p>إذا لم يكن طلب القرار التفسيري متعلقاً بنشاطات مقدم الطلب أو التي ينوي القيام بها. يتضمن ذلك طلبات القرارات التفسيرية التي تعتمد على معاملات أو أنشطة افتراضية.</p>
<p>إذا كان الهدف من طلب القرار التفسيري مختلفاً عن هدف تقديم التوضيح لمقدم الطلب على سبيل المثال: قيام المستشار الضريبي بطلب رأي الهيئة حول مسألة معينة قبل قيامه بعرضها على المكلفين على أنها استشارة ضريبية خاصة.</p>
<p>إذا كان مقدم الطلب يخضع للتدقيق أو التحقيق من قبل الهيئة.</p>
<p>إذا كانت تخضع المسألة لنزاع قانوني بين مقدم الطلب وشخص أو أشخاص آخرين أو أي مسألة من شأنها أن تؤدي إلى قيام الهيئة باتخاذ قرار ضد شخص أو أشخاص آخرين.</p>
<p>إذا تم رفض طلب القرار التفسيري الخاص بالمسألة خلال الثلاث أشهر السابقة.</p>
<p>إذا لم يكن مقدم الطلب مكلفاً أو لم يكن شخصاً خاضعاً للضريبة لأغراض ضريبية القيمة المضافة ومسجلاً لدى الهيئة.</p>

الأشخاص المؤهلين بتقديم طلب القرار التفسيري:

يمكن تقديم طلب القرار التفسيري المتعلق بضريبة الدخل من قبل أي مكلف مسجل لدى الهيئة بغرض توضيح كيفية تطبيق نظام الضريبة بما يتعلق بظروفه الخاصة.

يمكن تقديم طلب القرار التفسيري المتعلق بضريبة القيمة المضافة فقط من قبل الشخص الخاضع للضريبة.

الشخص المسجل أو المُلزم بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو من قبل الممثل القانوني أو الوكيل.

في حال قامت شركة أو شخص اعتباري بتقديم طلب القرار التفسيري فإنه يجب توقيع الطلب من قبل الشخص الطبيعي المفوض بالتوقيع بالنيابة عن هذا الشخص الاعتباري على سبيل المثال مدير الشركة أو الموظف المفوض بالتوقيع نيابةً عن الشركة.

عملية تقديم طلب قرار تفسيري:

من الممكن تقديم طلب القرار التفسيري باللغة العربية باستخدام النموذج (R-1001A) أو باللغة الانجليزية باستخدام النموذج (R-1001E) لا يتطلب من مقدم الطلب أن يقدم أية معلومات باللغة العربية ضمن الطلب المبدئي ولكن للهيئة الحق بطلب ترجمة معتمدة لأي طلب أو أية مستندات داعمة باللغة العربية في حال الضرورة.

خطوات استكمال طلب القرار التفسيري باستخدام النماذج (R-1001A) و(R-1001E) يقوم مقدم الطلب باستكمال طلب القرار التفسيري من خلال قيامه بالخطوات التالية: أولاً: يتوجب على مقدم الطلب مراجعة التعليمات الخاصة بطلبات القرارات التفسيرية لدى الهيئة والعلم بها.

ثانياً: يتوجب على مقدم الطلب استكمال القائمة المرجعية لتقديم الطلبات، والتي تتضمن كل من:

السؤال	نعم	لا
هل تخضع المسألة المعنية بطلب القرار التفسيري في الوقت الحالي للمراجعة أو تم الاعتراض عليها أو الاستئناف أو خاضعة للتدقيق والتحقق؟		

	هل تشمل المسألة المعنية بطلب القرار التفسيري على طلب لتفسير نظام أجنبي، بحسب معلومات مقدم الطلب أو محاولة لتجنب اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي؟
	هل تعتمد المسألة المعنية بطلب القرار التفسيري على تفسير للحقائق، كالتفسير الذي هو في نزاع مع طرف مقابل أو طرف ثالث آخر؟
إذا كانت إجابة أحد الأسئلة أعلاه هي نعم فإن هذه المسألة لا تعد مناسبة من جهة الهيئة لإصدار قرار تفسيري.	
	هل تقدمت شخصياً أو من خلال أحد وكلاءك بطلب على سبيل المثال عبر البريد الإلكتروني أو في طلب قرار تفسيري سابق الحصول على رأي موثق كتابياً من الهيئة حول هذه المعاملة أو معاملة مشابهة؟ إن كان الجواب نعم يرجى إرفاق نسخة من الرأي الخفي الذي حصلت عليه.
	هل قمت شخصياً أو من خلال أحد وكلاءك بطلب إصدار قرار تفسيري باستخدام النماذج (R-1001E) و (R-1001A) وقمت بتقديم المعلومات والمستندات المطلوبة؟
	هل تم توقيع النموذج من قبل الشخص المفوض بالتوقيع عن مقدم الطلب وهل تم إرفاق التفويض المكتوب مع طلب القرار التفسيري الخاص بالوكيل؟

ثالثاً: يتوجب على مقدم الطلب استكمال المعلومات المطلوبة ضمن النموذج الخاص بطلب القرار التفسيري كما يلي:

القسم الأول: تفاصيل الطلب يجب إكمال جميع التفاصيل المطلوبة في القسم الأول في نموذج طلب القرار التفسيري تتضمن هذه التفاصيل كل من اسم المنشأة والتفاصيل الخاصة بها مثل بيانات الاتصال في حال تقدم لا لطلب شخص ما بالنيابة عن المكلف فإنه يتوجب استكمال جميع هذه التفاصيل.
القسم الثاني: نوع القرار التفسيري التأكيد على نوع القرار التفسيري المطلوب إن كان قرار تفسيري عام أو خاص.

القسم الثالث: تفاصيل الحالة/المعاملة/النشاط.
جميع تفاصيل المعاملة أو النشاط وذلك لتتمكن الهيئة من فهم الطلب حيث تختلف هذه التفاصيل المطلوبة باختلاف المسألة التي تتطلب القرار التفسيري وقد تشمل:
• وصف دقيق للسلع و/أو الخدمات الموردة والمبلغ المستلم و/أو المسدد لقاتها.
• تاريخ المعاملة أو التاريخ المقترح أو الفترة /الفترة المالية أو السنة/السنوات التي تمت فيها المعاملة.
• تفاصيل الطريقة التي ستتم فيها أو تمت فيها المعاملة.
• تفاصيل جميع الأطراف المشتركين بالمعاملة.
• أية اسباب خاصة تتعلق بالطريقة التي سيتم إجراء المعاملة فيها.

القسم الرابع: الأسئلة والتوضيح المطلوب توضيح السؤال أو المسألة التي سيتم تقديمها للهيئة.
في معظم الحالات تقوم الهيئة بتقديم رأيها في المسألة المطلوبة فقط، إلا إن نتجت عنها مسائل أخرى لها علاقة بالطلب.
عند طلب قرار تفسيري حول سؤال أو مسألة يجب تقديم أكبر قدر ممكن من تفاصيل التفسير الشخصي من جهة المكلف/مقدم الطلب للنظام الحالي أو المواد الإرشادية المتعلقة بالمعاملة على أن يتضمن مختلف التفسيرات الممكنة وأسباب الغموض أو عدم اليقين عند القيام بالتطبيق بالإضافة إلى أي مراسلات تمت مع الهيئة بشأن المسألة نفسها.
يمكن لمقدم الطلب تقديم وجهة نظره الخاصة والتي قد تشمل الأسباب القانونية و أفضل الممارسات والدعم الموثوق إن وجد للمعاملة الصحيحة والطلب المقدم ليتم تأكيدها.

القسم الخامس: المستندات الداعمة
تفاصيل طبيعة المستندات المرفقة. وإرفاق جميع المستندات المتعلقة بالمعاملة أو النشاط المعني محل الطلب.
قد تشمل هذه المستندات الاتفاقيات المبرمة مع طرف ثالث، والفواتير والمستندات التجارية الأخرى أو مستندات أخرى يجب أن تكون الهيئة على دراية بها.

القسم السادس: التعهد حيث يلتزم مقدم الطلب باستكمال هذا القسم والتوقيع على النموذج مع إدراج التاريخ.

تقديم طلب إصدار قرار تفسيري:

يتم تقديم نموذج طلب القرار التفسيري المكتمل بالإضافة إلى الموافقة على التعليمات الخاصة بالطلبات والقائمة والمرجعية والمستندات ذات العلاقة إلكترونياً إلى الهيئة من خلال مدراء العلاقات في حال وجود مدير علاقات أو من خلال البريد الإلكتروني المخصص لطلبات القرارات التفسيرية وذلك وفقاً لما هو وارد في دليل خدمات المكلفين والمتوفر على الموقع الإلكتروني للهيئة.

من الممكن ألا يتم قبول المرفقات ذات المساحة الكبيرة وعليه فإن الطلبات الإلكترونية ستكون من خلال ملفات صغيرة الحجم.

الإجراءات التي تقوم بها الهيئة عند استلام طلب القرار التفسيري تقوم الهيئة عند استلامها لطلب إصدار قرار تفسيري بالتحقق من صحة المعلومات المقدمة في الطلب وتحدد ما إذا كانت المسألة تستحق إصدار قرار تفسيري حيث قد تقوم الهيئة بالتالي:

- قبول الطلب.
- طلب المزيد من المعلومات لغايات الرد.
- رفض الطلب.
- قبول الطلب مع عدم إصدار القرار لاحقاً.

قبول طلب القرار التفسيري:

في حال رأت الهيئة بأن طلب القرار التفسيري مناسب ومكتمل وصحيح ولا يوجد هنالك سبب لرفض الطلب فإنها ستقوم بإبلاغ مقدم الطلب بقبول طلب إصدار القرار طلب المعلومات الإضافية.

في الحالات التي يتم فيها تحديد المسألة الواجب تفسيرها بوضوح في طلب القرار التفسيري لكن لدى الهيئة متطلبات حول المزيد من المعلومات الواقعية أو الوثائق المتعلقة بالمعاملة أو النشاط، فإن الهيئة ستقوم بطلب المعلومات الإضافية ليتم تقديمها إلكترونياً من قبل مقدم الطلب.

تمنح الهيئة فترة (٢٠) يوم لمقدم الطلب/المكلف من تاريخ طلبها للمعلومات الإضافية وهي مدة تقديم المعلومات.

ليقوم بتزويدها بهذه المعلومات الإضافية عند تقديم هذه المعلومات تقوم الهيئة باستكمال مراجعتها وتحليلها لطلب القرار التفسيري وذلك بغرض تحضير الرد المناسب أو يمكن للهيئة رفض إصدار القرار التفسيري.

رفض طلب القرار التفسيري – الأسباب التقديرية:

١- يحق للهيئة رفض إصدار القرار التفسيري بشكل مبدئي في أي من الحالات التالية:

- إذا لم يتضمن طلب القرار التفسيري الحقائق والمعلومات الكافية والمتعلقة بإصدار القرار التفسيري ويتطلب من الهيئة تحديد المسألة محل الطلب.
- إذا اعتبرت الهيئة بأن صحة القرار التفسيري قد تعتمد على الافتراضات، سواء بالنسبة لحدث مستقبلي أو أي مسألة أخرى.
- إذا كانت المسألة الواردة في الطلب واضحة ضمن النظام ولا يوجد فيها شك. على سبيل المثال تم تفسير وشرح المسألة ضمن الأدلة الإرشادية الصادرة عن الهيئة.
- إذا اعتبرت الهيئة في وقت تقديم الطلب أو في أي وقت يسبق إصدار القرار التفسيري أن الشخص الذي سيقدم لها القرار التفسيري لن يقوم بإتمام المعاملة الذي يطلب قرار تفسيري حيالها.
- إذا كان الطلب ينقصه الاعتبارات الكافية والمعلومات والمستندات ذات الصلة.
- إذا تتطلب القرار التفسيري من الهيئة أن تقدم رأيها حول المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام أو الممارسات التجارية.
- أية أسباب أخرى تراها الهيئة مناسبة على سبيل المثال: أية مسألة قانونية تقوم هيئة حكومية أخرى بدراستها وتحليلها.

٢- رفض الهيئة إصدار القرار التفسيري بعد قبول الطلب، في الحالات الآتية:

- إذا قامت الهيئة بطلب المعلومات الإضافية من مقدم الطلب بما يتعلق بالقرار التفسيري ولم يتم تقديم المعلومات الكافية للهيئة بناءً على هذا الطلب خلال مدة الـ ٢٠ يوم بعد طلب الهيئة وهي مدة تقديم المعلومات.

• في حال وقوع أي حدث بعد قبول طلب القرار التفسيري والذي يعطي للهيئة مبرراً برفض إصدار القرار التفسيري.

• إذا أدركت الهيئة بأنه كان ينبغي رفض طلب القرار التفسيري في وقت تقديمه.

رفض طلب القرار التفسيري – الرفض الإلزامي:

للهيئة رفض إصدار قرار تفسيري في أي من الحالات التالية:

١- في حال كانت المسألة التي تتطلب قرار تفسيري:

• تشمل مبالغ ضريبية متنازع عليها أو مبالغ خاضعة للمراجعة/الاستئناف.

• تشمل تفسيرات نظام أجنبي.

• تشمل تفسيرات لتشريعات غير ضريبية.

• تنطبق على توريدات أو أنشطة افتراضية لم يقدم بها مقدم الطلب.

• في حال كان الطلب يتعلق بضريبة القيمة المضافة وكانت المسألة لا تتعلق بالنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الشخص الخاضع للضريبة والذي قام بطلب القرار التفسيري.

٢- في حال لم يكن مقدم الطلب مكلفاً مسجلاً أو شخصاً خاضعاً للضريبة أو كان مقدم الطلب وكيلً عن شخص غير مسجل أو غير خاضع للضريبة فإن الطلب لا يعد انه تم تقديمه بالنيابة عن مكلف مسجل.

٣- إذا كان لدى الهيئة شكوك بأن القصد من القرار التفسيري هو استخدامه في أغراض أخرى غير التوضيح المقصود.

٤- في حال كان المكلف مقدم طلب القرار التفسيري يخضع للتدقيق الضريبي أو المراجعة من قبل الهيئة.

٥- إذا كان المكلف الذي قام بطلب القرار التفسيري هو طرف بنزاع قانوني يتعلق بالمسألة التي قام بطلب القرار التفسيري لها.

٦- إذا قام المكلف بالطلب من الهيئة بإصدار رأيها حول مسألة ما ورأت الهيئة بأن المكلف سيقوم باستخدام هذا الرأي لحل نواع بين أطراف مختلفة لا تتضمن الهيئة.

- ٧- إذا تم تقديم طلب القرار التفسيري خلال مدة ٣ أشهر بعد رفض الهيئة لطلب سابق بسبب عدم تزويدها بالمعلومات الكافية ضمن مدة تقديم المعلومات.
- ٨- إذا كان الطلب يتطلب من الهيئة أو يحتم عليها ما يلي:

- فرض أو إلغاء عقوبة.
- التحقق من صحة أي إقرار ضريبي أو أية معلومات تقدم بها الشخص.
- محاكمة أي شخص قضائياً.
- المطالبة بدين مستحق على أي شخص.
- الفصل في نزاع أو حله.
- إصدار رأي من الممكن استخدامه ضدها.

تأثير رفض طلب القرار التفسيري:

تقوم الهيئة بإبلاغ المكلف خطياً بأسباب رفضها لطلب القرار التفسيري أو رفضها إصدار القرار التفسيري.

إذا قامت الهيئة برفض إصدار القرار التفسيري كنتيجة لعدم تزويدها بالمعلومات المطلوبة ضمن مدة تقديم المعلومات فإنه لا يمكن تقديم ذات طلب القرار التفسيري أو طلب مشابه له خلال مدة ٣ أشهر من نهاية مدة تقديم المعلومات.

معالجة طلب القرار التفسيري:

الافتراضات:

في حال رأت الهيئة أن صحة القرار التفسيري تعتمد على افتراضات تتعلق بأحداث مستقبلية أو مسائل أخرى فيحق لها وضع الافتراضات التي تعتبرها مناسبة في هذه الحالات، سيتم النص على هذه الافتراضات ضمن القرار التفسيري وسيخضع محتوى القرار التفسيري لها.

بدلاً من ذلك يمكن للهيئة ألا تقوم بوضع افتراضات وفي هذه الحالة تقوم الهيئة برفض طلب القرار التفسيري أو طلب معلومات إضافية من مقدم الطلب لتقوم بالمراجعة والتحليل.

من الأفضل أن يتم النظر في طلبات القرارات التفسيرية بناءً على مجموعة الحقائق الكاملة، وبدون افتراضات.

تعتبر ملاحظات الهيئة بانها في مصلحة مقدم الطلب لتقديم تفاصيل كاملة عن جميع المسائل ذات الصلة والمهمة للهيئة بهدف إصدار قرار تفسيري دقيق وبشكل سريع.

مدة معالجة الطلبات:

ستتم معالجة طلبات القرارات التفسيرية التي تم قبول الرد عليها بناءً على تاريخ تقديمها وتكون الأولوية للطلبات المقدمة أولاً بشكل عام ستسعى الهيئة للرد على طلب القرار التفسيري خلال مدة ٤٥ يوم منذ تاريخ استلامها لجميع المعلومات اللازمة والمطلوبة لإصدار الرد المناسب.

ولكن في حال كان الطلب ينطوي على بعض التعقيد، سوف تقوم الهيئة بإشعار مقدم الطلب مسبقاً بأن معالجة طلبه ستستغرق مدة تتجاوز ٤٥ يوم.

استخدام المكلفين والهيئة للقرارات التفسيرية:

مدى تطبيق القرارات التفسيرية عندما تقوم الهيئة بالرد على طلب قرار تفسيري عام أو خاص يكون الغرض من ذلك هو ابلاغ المكلف بطريقة تطبيق أنظمة الضريبة القائمة والسارية في ذلك الوقت وبحسب الحقائق الموجودة لديها والمقدمة لها.

من الممكن أن يتأثر محتوى القرار التفسيري بما يلي:

• أية تغييرات على وضع مقدم الطلب والحقائق المرتبطة به.

• تغييرات على أنظمة الضريبة في المملكة.

• تغييرات تتعلق بتفسيرات الأنظمة الضريبية في المملكة.

لا يتوجب على مقدم الطلب افتراض بأن محتوى القرار التفسيري سيبقى ساريًا في مثل هذه الحالات أو إلى أجل غير مسمى إذا كان الشخص غير متأكد إذا ما كان التفسير في القرار التفسيري السابق لا يزال ساريًا فقد يختار طلب تأكيد ذلك من خلال طلب قرار تفسيري جديد.

لن تقوم الهيئة بإبلاغ مقدمي الطلبات بأية تغييرات على أنظمة الضريبة أو التفسيرات التي قد تؤثر على القرارات التفسيرية الصادرة مسبقاً.

القرارات التفسيرية غير ملزمة:

تراعي الهيئة أقصى مستويات الدقة عند إصدار القرار التفسيري ولكن الرد على أي قرار لا يعتبر الزامياً للهيئة كما ان محتوى الرد غير محدد الغرض ولا يجب استخدامه في تكوين وجهة نظر قانونية أو رأي أو قرار ملزم بأي شكل كان.

لا يمكن اعتبار أي جزء من القرار التفسيري الصادر على أنه تعديل على الأنظمة الضريبية في المملكة ولوائحها التنفيذية أو اية اتفاقيات دولية تكون المملكة طرفاً فيها مثل الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي.

في حال حدوث أي نزاع بين القرار التفسيري وهذه الأنظمة أو الاتفاقيات، فإن هذه الأنظمة والاتفاقيات هي السائدة.

هل يمكن لمقدم الطلب الاعتراض على القرار التفسيري؟

لا يعتبر القرار التفسيري وما يحتويه من تفاصيل مُلزماً لمقدم الطلب أو شخص آخر، حيث يتضمن تفسيرات الهيئة للأنظمة الضريبية.

لا يلتزم الشخص الذي يتعارض/لا يوافق على القرار التفسيري الصادر من الهيئة بتطبيق التفسير الوارد على المعاملات أو الأنشطة المستقبلية على سبيل المثال إذا تم إصدار القرار التفسيري بناءً على افتراضات قامت بها الهيئة والتي لا تنطبق على الشخص، فإن الشخص سيقوم بتطبيق الأنظمة الضريبية القائمة وفقاً للظروف الفعلية.

هذا المختصر لا يغني عن الرجوع للدليل الأساسي الموجود

على موقع هيئة الزكاة الضريبة والجمارك.

موقنين جميعاً ولا تنسوننا من الدعاء.